الفصل الثانى

نظام الإعتماد وتحقيق الجودة

نظام الاعتماد وتحقيق الجودة
Accrediation System

ما هو نظام اعتماد الجودة وكيف بدأ ؟

هـــو عملـــية تقييم لأداء الكليات والجامعات تقوم بها هيئات مختصة عندما تتقدم أى مؤسسة تعليمية بمحض إرادتها وبتطوع ذاتى منها إلى هيئة محلية (داخل الـــولاية) كـــى تتولى تقييم أدائها وتطبيق معايير الجودة عليها ، فإذا ثبت التزامها بشروط ومواصفات التميز الأكاديمى يعتمد أداؤها وتمنح شهادة تؤكد كفاءة نشاطها التعليمـــى وجودة برامجها البحثية والأكاديمية، حسب حد أدنى من المستوى المحدد للمعايير المنصوص عليها للجودة .

فعـــندما بـــدأ التعلـــيم الجامعى بالولايات المتحدة (منذ ما يربو على قرن ونـــصف) عمل كنظام لا مركزى يعتمد على التنوع والمنافسة من خلال مؤسسات تعليمـــية عامة وخاصة تتمتع باستقلال كبير، ونتيجة لذلك تنوعت البرامج التعليمية وزاد عـــدد المتقدمـــين للجامعات ونشأت نماذج متعددة من التعليم العالى : كليات متخصـــصة ومعاهـــد متنوعة وكليات تتبع الكنائس وكيانات خاصة عديدة لا تتبع الحكومة Private entities، لأن التعليم كان مسئولية كل ولاية وتتحدد أنواعه وفقا لاحتياج المحليات . فكانت لهذه المؤسسات التعليمية نظم مختلفة ولم تكن لها لوائح تنظيمـــية واضـــحة، حتى بدأت الشكوى من أن بعض المؤسسات تتبع نظاما غير منضبط an unorderly system لهذه الأسباب :

١- كانت تقبل أى متقدم وشعارها "لدينا مكان لأى إنسان" .

٢- ليس لها نظم ولوائح محددة .

٣- لها نظم غير متسقة ومتغيرة أحيانا Diffuse systems .

٤- تتخذ بعض إجراءات لا يمكن تصورها difficult to conceptualise .

ولذلك كانت الكليات والجامعات فى أوروبا لا تقبل خريجى هذه المؤسسات لاتمام الدراسات العليا بها، عندئذ صدر نداء رئيس الولايات المتحدة نفسه فى ذلك

الحين يطالب بضرورة وضع نظام تقاس به كفاءة مؤسسات التعليم الجامعى، وتأسست أول هيئة لهذا الغرض عام ١٩٤٩ باسم "الإدارة (اللجنة) القومية لاعتماد الجودة" National Commission on Accreditation (NCA) ، ثم تبعتها هيئة أخرى هى "الاتحاد الاقليمى لإدارات الاعتماد للتعليم العالى" Fedration of Regional Accrediting Commissions of Higher Education (FRACHE) .

وفى عام ١٩٧٥ أدمجت هاتان الهيئتان لتكونا كياناً واحداً تحت اسم "مجلس اعتماد التعليم بعد الثانوى" Council on Postsecondary Accreditation (COPA) . وفى غضون ذلك تأسست بعض الهيئات المحلية لاعتماد جودة التعليم فى عدد من ولايات الوسط والشمال والجنوب والغرب حتى برز سؤال مهم : "ومن الذى يعتمد هيئات الاعتماد؟" حتى يثق الجمهور فى قراراتها وفى القياسات التى تحددها وتتبعها فى معايرة جودة التعليم؟ لذا كان من المحتم أن تتوفر لهذه الهيئات الأمانة والمصداقية مع مستوى عال من المراجعة والإشراف على قراراتها . ونتج عن هذا التفكير الذى بدأ فى عام ١٩٩٣ أن اقترحت عدة جهات إنشاء مجلس يتولى المتابعة والمراجعة بحيث يتم من خلاله التنسيق بين هيئات اعتماد الجودة بالتعاون مع إدارة التعليم بواشنطن[١] (US Department of Education (USDE). وبفضل جهود مجموعة من رؤساء الجامعات الذين أرادوا إيجاد سبل ووسائل يتم بمقتضاها التعامل فى الأمور المتعلقة بنظم اعتماد الجودة فى الجامعات تم تنفيذ هذا الاقتراح بعد أن لقى أكبر تأييد فى استفتاء قامت به ١٦٠٣ مؤسسة تعليم عالى وبلغت نسبته ٩٤% (موافقة) فى مارس ١٩٩٦ . وبناء على ذلك تأسس "مجلس اعتماد جودة التعليم العالى" فى أكتوبر ١٩٩٦ Council for Higher Education Accreditation (CHEA) فجاء ليتوج نصف قرن من العمل فى مجال نظم تحقيق وتأكيد جودة التعليم فى الولايات المتحدة .

---

[١] الإدارة المركزية للتعليم تعادل وزارة التعليم .

زرنـــا مقر هذا المجلس وكان اللقاء مع دكتوره/ جوديث واتكنز Judith Watkins نائـــبة الـــرئيس، وبـــدأت حديثها بأنه يجب التفريق بين رخصة تشغيل المؤسسة التعليمية License to Operate وشهادة استحقاق الجودة (التقييم واعتماد الـــصلاحية) . فالرخصة تمنح لكل مؤسسة جديدة تطلبها وفقا لقانون التعليم العالى وتعديلاتـــه Higher Education Act and its Amendments . وقـــد تعمـــل الجامعـــة بعـــد التـــرخيص بدون اعتماد الجودة إلا أن الحكومة الفيدرالية لا تمدها بالمعونات المالية أو بنود لقروض الطلبة، ولا تسمح لها بالتقدم للمنافسة على المنح الفيدرالـــية Fedral grants أو الاتفاقيات Contracts . كما أن برامج الدراسات العلـــيا لا تقـــبل إلا خريجـــى الكليات المعتمدة . لذلك ترى كل مؤسسة تعليمية أن اعتماد الجودة شئ مهم لمواصلة رسالتها التعليمية والبحثية، وأن عليها التقدم بطلب لاحدى الهيئات المحلية كى تحصل على شهادة استحقاق الجودة .

ولأن هيئات الاعتماد المحلية التى تتقدم لها الجامعات تمثل نظاما نابعا من الـــثقافة الأمـــريكية التـــى تحبذ اللامركزية، ولا توجد هيئة قومية واحدة لها نص دســـتـــورى مـــوحـــد، وكلهـــا كيانـــات خاصـــة – غيـــر ربحيـــة – مهمتها المعايـــنة والإرشـــاد والتقيـــيم، وشعارها "التعليم العالى ليس شأنا قوميا (مركزيا)" Higher Education is not a National Matter ، وذلـــك لاخـــتلاف نظـــم وسياســـات وأنواع وتخصصات التعليم العالى فى كل جامعة وكل ولاية . لذا يأتى دور مجلس اعتماد الجودة بعد ذلك للمتابعة والمراقبة، فهو يختلف عن كل الهيئات المحلية فى أمرين :

١- هو أول هيئة اعتماد يصدر بتأسيسها قرار فيدرالى قومى .

٢- هـــو هيئة تتعامل مع مؤسسات التعليم العالى من خلال مجالس إداراتها، ولذا فإن المجلس له تعامل مباشر وقوى مع رؤساء الجامعات ومع إدارة (وزارة) التعليم فى واشنطن .

٣- المجلـــس هـــو الـــذى يقرر إذا ما كانت الهيئات المحلية للإعتماد تعمل وفق مستويات الجودة أم لا .

أى أن المجلس مؤسسة قومية تقدم خدماتها لجميع الولايات للإرتقاء بالتعليم العالى من خلال الاعتراف الرسمى بالهيئات التى تمنح اعتماد الجودة . وهو الذى يراقب ويراجع دورياً أعمال هيئات الاعتماد المحلية ونشاطاتها وله سلطة شبه مركزية فى إصدار القرارات . ويقوم المجلس أيضا بدراسة الأسس التى يتم بمقتضاها منح شهادة الجودة لأى منشأة تعليمية، ومن حقه أن يطالب كل هيئة اعتماد محلية بأن تبرهن على أنها تعمل بأسلوب عادل وثابت لا يتغير Consistent تحت أى ظرف. كما يتولى المجلس بالتنسيق مع إدارة (وزارة) التعليم المركزية منح الموافقات لأى هيئة ترغب فى ممارسة أعمال اعتماد الجودة إذا كانت مؤهلة لذلك . ويتابع المجلس كذلك كل ما يصدر من نشرات وتعليمات عن المجلس الأمريكى للتعليم American Council for Education (ACE) وعن دليل المعاهد والجامعات التى تم اعتمادها موضحاً ترتيبها بين الجامعات الأخرى، ويقوم بإرسال هذه النشرات دورياً للجامعات وهيئات اعتماد الجودة، وبذلك يحقق التواصل بين الإدارات وهيئات الاعتماد المحلية والأكاديمية وجمهور المتعاملين مع مؤسسات التعليم العالى . علاوة على سماع الرأى العام بخصوص هذه الأمور، وله أرقام هواتف وبريد اليكترونى يعلن عنها لهذا الغرض .

وبهذه الجهود من المجلس (CHEA) رسخ نظام تحقيق وتأكيد الجودة تحت إشرافه ومتابعته وثبتت أهمية هذا المجلس للأسباب التالية :

١- أوجد منظومة مستقرة تؤكد التزام مؤسسات التعليم بقواعد محددة للجودة .

٢- خلق منافسة جادة بين الجامعات مما يؤدى إلى التميز فى سوق التعليم العالى .

٣- أثبت أن المتابعة الجادة لهيئات الاعتماد المحلية تؤدى إلى تحسين نوعية التعليم العالى وعائده وفائدته للمجتمع .

وباعتبار هذا المجلس مؤسسة قومية لا تهدف إلى الربح وتخدم فى مجال معاونة الجامعات على الارتقاء بنوعية التعليم العالى وتطويره، فقد حددت لنفسها رسالة منذ إنشائها فى عام ١٩٩٦ نصها هو: "أنشئ هذا المجلس ليخدم الطلاب وعائلاتهم والكليات والجامعات وهيئات الإشراف على التعليم المرتبطة بالحكومة ومن يعملون

بهـــا، بهدف الارتقاء بنوعية التعليم . وذلك عن طريق الاعتراف الرسمى بهيئات اعـــتماد جـــودة التعليم العالى . وسوف يقوم المجلس بالتنسيق بين كل هذه الهيئات للعمل على إيجاد التنظيم والتطوير الذاتى المستمر" .

كمـــا أعلـــنت هذه المؤسسة عن شعارها وهو : الحرية، الجودة، والالتزام بالمـــسئولية التـــى تحقق التميز فى الأداء . أما مهام المجلس فهى كثيرة ومتداخلة لكنها تحددت بوضوح تام وتتلخص فى الآتى:

١- وضـــع المعايير لتقويم[١] الجامعات والمعاهد العليا، والتى تؤهلها للحصول على شهادة تحقيق الجودة، حتى تكون المعايير استرشادية وموحدة لضمان فعاليتها .

٢- تحديد أهداف واضحة وصالحة لمؤسسات التعليم وإرساء شروط تخضع لها هذه المؤسسات كى تنجز أهدافها .

٣- مـــنح المجتمع التعليمى ومنظماته الضمان والثقة لتنفيذ شروط الجودة بجدية واستمرارية .

٤- إعطاء النصح والاستشارات للمساعدة على إرساء برامج التعليم العالى، مع تقييم جودة البرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات والمواد التعليمية .

٥- دراســـة احتـــياجات المجتمع فى مجال التعليم واقتراح أو تقرير ما يناسب التغيرات العلمية والتقنية وما يجد من مبتكرات فيها .

٦- محاولـــة حمايـــة مؤســـسات التعليم ضد التكاسل الذى قد يفسد جهودها فى تحقيق الجودة مع تأكيد حريتها العلمية والبحثية .

٧- الاســـتدلال على المؤسسات التعليمية المتميزة والبارزة والإشارة إلى سمات التميز وصفات التفرد التى تتمتع بها .

---

[١] الـــتقويم evaluation هـــو عملـــية مـــرحلية بها مراجعة مستمرة للمستوى بهدف الإرشاد والتطويـــر، أمـــا التقيـــيم assessment فهـــو عملية نهائية يقصد بها ابداء الرأى فى المستوى grading .

٨- تشجيع الارتقاء بالعملية التعليمية بالمراجعة المستمرة ومساعدة المعاهد العلمية على التقويم الذاتى المستمر .

٩- تنسيق اللقاءات العلمية والنشاطات والمناظرات الأكاديمية debates لتحسين المستوى الأكاديمى للجامعات .

١٠- ايجاد سبل التواصل وتبادل الآراء بشأن مسائل اعتماد الجودة فى مجتمعات التعليم العالى .

١١- التوسط فى تسوية الجدل بين المؤسسات التعليمية والمُقيّمين Accreditors كلما استدعت الضرورة ذلك .

١٢- استحداث الجديد فى مجال البحث العلمى والإشارة إليه بهدف إثراء رصيد المعرفة المتجدد لدى هيئة التدريس، وذلك بمتابعة كل ما ينشر من جديد فى مجالى العلوم والإنسانيات .

١٣- اقتراح التزاوج بين التخصصات المختلفة لإثراء المعارف الأكاديمية وإيجاد مجالات جديدة من الاختصاص الأكاديمى .

١٤- جمع وتوزيع ونشر Dissimination المعلومات والمادة العلمية التى تعضد نظام الاعتماد وطرق تأكيد الجودة . فالمجلس يصدر قوائم دورية حديثة Current lists تحوى أسماء جهات منح الاعتماد المعترف بها، كما يعلن من آن لآخر معايير ومقاييس تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم حسب ما توصى به الجهات الرسمية .

١٥- العمل من خلال متابعة شروط ونظم الاعتماد على أن تحافظ كل مؤسسة على الكفاءة Quality والتنوع Diversity .

ولعل من أهم أدوار ومهام المجلس أنه يمثل همزة الوصل بين كل الجهات الرسمية المركزية والفيدرالية (التشريعية والتنفيذية) بحيث تكون على اتصال دائم بالقسم الخاص بالمعايرة والاعتماد فى وزارة التعليم، (USDE) وبالمجلس

الأمريكـــى للتعليم American Council on Education (ACE)[1]، وباللجان التـــشريعية المختـــصة فى الكونجرس، لتوصل قراراتها وتتابع تنفيذها . والمجلس بـــذلك يمثل الصوت القومى فى كل ما يخص اعتماد الجودة، كما أنه يعمل كمركز للـــسياسات القومـــية التـــى تـــضمن وتـــؤكد الكفاءة Quality والثقة فى البرامج والمؤسسات التعليمية، ويعمل المجلس أيضا كمقر لحل المشاكل Clearing house التى تنشأ فى كل مجتمعات التعليم العالى وهى مجتمعات متعددة مثل :

- الجامعات والكليات فى جميع أنحاء الولايات المتحدة .
- الهيئات المحلية التى تقدم خدمات اعتماد الجودة للمدارس والجامعات .
- مراكـــز ومقـــار Headquarters اتحادات الدراسات العليا فى العاصمة واشنطن .
- هيئات تحقيق الجودة للمعاهد الخاصة .
- مجمـــوعة الهيئات والجهات التى تمنح شهادة تأكيد الجودة للنظم والبرامج البحثية أو للمهن والتخصصات المختلفة .

وكمـــثال على هذا الدور المهم ما أرسله المجلس فى ١٩٩٨/١١/٥ لكل مؤسسات التعلـــيم بخـــصوص تعديلات فى السياسة الفيدرالية للتعليم العالى، وهى تعديلات اعـــتمدها رئـــيس الـــولايات المتحدة وتنص على الحد من سلطة الولاية عند منح شـــهادات تأكـــيد الجودة، وبعض الأمور فى مجال التعليم عن بعد وتؤكد على أن اعتماد برامجه هو السبيل الوحيد لضمان كفاءة مؤسساته وخاصة التى تتلقى دعماً فيدرالـــيا، وأيـــضا ما يخص قرار الكونجرس بالحد من أخطاء إجراءات القروض الطلابـــيـــة ومطالبـــتـــه قـــادة ومسئولى التعليم العالى بتدعيم نظم التطوير الذاتى Self-regularity systems – ويعلق المجلس فى خطابه هذا بأنه يضمن أن هذه التعديلات ستنفذ تماماً will be fully executed . وبالفعل فإن سرعة ودقة تنفيذ

---

[1] وهـــو هيـــئة قومـــية للمتابعة المركزية فى مجال التعليم (مثل المجلس الأعلى للجامعات فى مصر) ويقوم بمراجعة السياسات والمستويات والإجراءات فى هذا المجال .

أى تشريع أو توصية هى أساس التطوير، وهذا ما يحدث فى منظومة التعليم العالى بالولايات المتحدة .

مـــن ذلك يتضح أن قيمة هذا المجلس تنبع من أنه أصبح يمثل صوتا عاما موحدا يتكلم عن أوضاع وأحوال معايير الجودة، وأنه يحدد التوقعات المستقبلية لهذا الاتجـــاه، كمـــا أنه يؤدى كل المكونات الخدمية Serving constituents لمعاونة الكلـــيات والجامعـــات وهيئات الاعتماد والطلاب من خلال نشر وتبادل المعلومات بهـــذا الخـــصوص ، ولهذا توكل للمجلس مهام إضافية كل فترة لتوسع من نشاطه وخدماته كلما دعت الحاجة أو المستجدات لذلك . ومما أضيف لمهامه حالياً الآتى :

١- تأكـــيد وضـــعه المكتـــسب بالخبرة والممارسة كمسئول اعتماد الجودة أمام الكونجرس ووزارة التعليم وإدارات التعليم بالولايات المختلفة .

٢- ضمان وتحرى الجودة فى نشاطات التعليم عن بعد Distance Education لأنه مجال مهم نشأ حديثا .

٣- ابـــتكار مقاييس ومستويات جديدة تمنح على أساسها شهادات تحقيق الجودة بحيث لا تُقيم مؤسسات التعليم على أساس أمور التدريس فقط بل على أسس ومعايير أعلى ومتجددة .

٤- بـــناء علاقـــات جديـــدة قوميا ودوليا تقوى صوت المجلس القومى وتؤسس الاحترام والقبول له كقدوة فى مجال ضمان التعليم العالى .

٥- توســـيع نطاق الخدمات ونشر المعلومات عن السياسات والأداء الأكاديمى، ومـــد يـــد العـــون للكليات البحثية لتسهيل القيام بالبحث العلمى، مع تكثيف الارتـــباط بهـــذا الخـــصوص مع الهيئات الأخرى المعاونة (بعضها سبقت الإشارة إليها) مثل :

أولاً : المجلـــس الأمريكـــى للتعلـــيم American Council on Education (ACE)

(بمـــثابة المجلس الأعلى للجامعات) ويتولى نشر المعلومات والمطبوعات التـــى تعرف المؤسسات العلمية بمبررات ومعايير تأكيد الجودة، ويساهم فى وضع

مقاييسها وفى الترتيب للزيارات الميدانية للمؤسسات التى تطلب التقييم، وينشر هذا المجلس أسماء ما تم اعتماده من تلك المؤسسات .

ثانياً : الإدارة الأمريكية للتعليم U.S. Department of Education

وهى تمثل "وزارة" فيدرالية لشئون التعليم[١]، ومهمتها وضع السياسات العامة له، لكنها لا تمثل تحكماً منفرداً على كل المؤسسات التعليمية لأن هذه المؤسسات تقوم بالضبط والأداء المستقل، ويفترض أنها تمارس فحصاً وتطويراً ذاتياً فى ظل الاستقلال فى طبيعتها وبرامجها التعليمية .

ثالثاً : اللجنة "الوزارية" القومية للإرشاد لأصالة وجودة مؤسسات التعليم Secretary's National Advisory Committee on Institutional Quality and Integrity (SNACQI)

وهى لجنة للتخطيط والتوجيه القومى أنشئت عام ١٩٩٢ بالقانون العام رقم ١٠٢/٣٢٥ لإصلاح التعليم العالى وتتألف من خمسة عشر عضواً يعينون من قبل "وزارة" التعليم لمدة ثلاث سنوات . وتحددت لها ثمان مهام استشارية تشمل المعايرة والمقارنة والاتصال بين "الوزير" (Secretary) والهيئات والمؤسسات التعليمية . أما أعضاؤها فيمثلون جميع أنواع الكليات والخبرات فى التعليم والتدريب . ومهامها الثمان هى :

١- مساعدة الطلاب فى التعرف على مؤسسات التعليم والجامعات المعتمدة والمتميزة .

٢- مساعدة الجامعات على تحقيق السمعة الحسنة وتطوير برامجها الأكاديمية، والتحقق مما إذا كانت المؤسسة التعليمية تطور برامجها التدريبية بحيث تطابق المستويات الرسمية المعترف بها .

٣- معاونة جمهور الأكاديمين والباحثين فى التعرف على المؤسسات والبرامج البحثية التى تستثمر فيها الأموال العامة والخاصة .

---

[١] تستعمل كلمة "سكرتير" و "ادارة" بدلاً من كلمتى " وزير" و " وزارة " ، لكن استخدام اللفظين الأخيرين هنا قد يساعد القارئ العربى على إدراك التشابه فى المهام المناطة بهما .

٤- خلق أهداف متجددة ومتغيرة لتحسين الأداء الذاتى بالجامعات، وتحفيز البرامج الأكاديمية الضعيفة لرفع كفاءتها ومستواها .

٥- العمل على إشراك هيئات التدريس فى التخطيط الشامل والتقييم فى مجالى الانجاز العلمى واعتماد الجودة .

٦- حماية مؤسسات التعليم ضد أى ضغوط داخلية أو خارجية قد تضر بها أو تسيئ إليها .

٧- وضع معايير محددة للشهادات المهنية وتراخيص "الاحتراف" والعمل على تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية التى تؤهل لهذه التخصصات وهذا الاحتراف للارتقاء بها .

٨- مد وتزويد الجامعات والمعاهد بالشروط والاعتبارات التى تمثل الأسس التى تحدد أحقيتها فى المعونات الفيدرالية وميزانيات البحوث .

وحسب التدرج والترتيب تعمل هذه الكيانات الثلاثة والمجلس على قمة عدد من الهيئات المحلية .

<u>نظم وهيئات اعتماد الجودة المحلية وأنواعها</u> :

Regional Accreditation systems

هى هيئات مستقلة لا تهدف إلى الربح وضعت وتنوعت وفق احساس بالحدود الجغرافية a sense of geographical boundaries، وتعمل فى ثلاثة اتجاهات : الرقابة – التوجية – والتقييم، وهو تقييم (وأحيانا تقويم) دورى مستمر يراعى أن معايير ونظم الاعتماد قد تتغير وفقا للظروف التى تحدد احتياجات التعليم وما يستجد بها من شروط ومواصفات . ولأنها هيئات محلية مرتبطة بمناطق محدودة فهى ترصد وتراجع التغيرات فى العناصر والقدرات البشرية المرتبطة بالتعليم وسوق العمل فى مناطق وجودها . وعموما تتمثل هذه الهيئات فى أربع مناطق : منطقة الولايات الوسطى، المنطقة الشمالية (من الشمال حتى ولاية أريزونا)، المنطقة الجنوبية فى الجزء الذى يليها، ثم المنطقة الغربية ومقرها ولاية كاليفورنيا . وتتفرع وتتشعب الاختصاصات والمهام فى وكالات وهيئات كل منطقة

وتنبثق عنها لجان تختص بأمور معينة لتكون شبكة نشطة ذات أداء متصل . ومثال على ذلك أن اتحاد الاعتماد للولايات الوسطى[1] Middle States Association of Colleges and Schools (MSA) ينقسم إلى إدارتين للتعليم الثانوى والتعليم العالى Commisioon on Secondary Schools and Commission on Higher Education ، كما ينقسم اتحاد "نيوانجلاند" New England Association إلى إدارتين : للتعليم العالى Commission on Institutions of Higher Education وإدارة للمؤسسات الفنية والمهنية Commission on Technical and Career Institutions وكذلك الحال مع اتحاد وسط المنطقة الشمالية North Central Association الذى ينقسم إلى إدارة للمدارس (عامة) وإدارة للتعليم العالى. أما اتحاد المنطقة الغربية Western Association of Schools and Colleges (WASC) فتتشعب عنه أربع وحدات Units لكل منها اختصاص محدد . ولكل من هذه الاتحادات دليل عمل يراجع وينقح دورياً، وتصدر عنها كتيبات ونشرات ومحررات إرشادية (خطابات دورية Fliers) ترسل لمن ينتسبون إليه من مؤسسات التعليم لتناقش معايير تأكيد الجودة ووسائل التنظيم الذاتى Self regulation فى كل مؤسسة ، مع مقارنة المستجدات فى مجال التعليم وأحواله فى مؤسسات مناظرة peer-review أو مجتمعات تعليمية مماثلة .

جهات وأنواع اعتماد الجودة :

فى نظرة شاملة يمكن تقسيم جهات منح شهادات تحقيق الجودة إلى ثلاث جهات :

أولاً : هيئات غير حكومية محلية تختص بأنشطة المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد والكليات وغيرها من المؤسسات البحثية، وتقوم به لجان أو إدارات مختصة داخل ولاية أو منطقة ونتائج تقييمها وقراراتها لها اعتبارها عند الجهات

---

[1] مقره مدينة " فيلادلفيا " بولاية بنسلفانيا . وتخدم إدارته جميع مؤسسات التعليم (ابتدائى وثانوى وجامعى) وهو من أقدم الاتحادات .

الرسمية وإدارات التمويل الحكومية، ويمكن الأخذ بتقاريرها عند طلب المؤسسة منح حكومية لتمويل نشاطاتها الأكاديمية وعند أصحاب الأعمال الذين يمنحون الوظائف للخريجين وفى تشكيل لجان الاستشارات العلمية . وبذلك يختص نشاطها بما تطلبه منها هيئات رسمية (مثل CHEA) عندما تفوضها لإجراء معايرة لمعهد أو كلية أو جامعة كاملة ويعرف ذلك باعتماد جودة المؤسسات Institutional Accreditation وقد يشمل اعتماد برنامج للدراسات العليا أو برنامج بحثى graduate programs داخل هذه المؤسسات الأكاديمية .

ثانياً : جهات تطوعية خاصة Private/voluntary وتختص بأنشطة الأعمال التجارية والصناعية وتعلن هذه النشاطات عن تحقيقها لمقاييس الجودة للاعتراف بكفاءتها وبأنها مُقيّمة ومعتمدة (مثل ما يذكر عن شهادات "الأيزو") . وبعض هذه البرامج والنشاطات معترف بها من المجلس الأمريكى للتعليم مثل : The Program on Noncollegiate Sponsored Instruction (PONSI). وقد تمنح هذه الجهات شهادة اعتماد الجودة لبرامج تعليمية جادة فى أماكن غير مؤسسات التعليم أو الجامعات مثل المستشفيات أو مراكز البحوث أو المؤسسات المتخصصة فى التجارة والصناعة . ويتم الاعتماد أما محليا أو قومياً لو كان للمؤسسة نشاط فى ولايات متعددة.

ثالثاً : جهات واتحادات مهنية Professional Associations وهى تختص بتحقيق الجودة فى أمور مرتبطة بتخصصات مهنية معينة مثل الهندسة والقانون والتمريض والصحة العامة وطب الأسنان أو أى مهنة تقدم خدمات مباشرة للجمهور. وجهة الاعتماد لكل مهنة لها مقياس خاص بها وإجراءات عمل تلتزم بها كى تضمن الجودة والكفاءة المقررة والمتعارف عليها عند إعداد أعضاء جدد يدخلون المهنة . وعادة ما تتنافس عدة جهات واتحادات للقيام باعتماد الجودة المهنى . والالتزام بمقاييس الاعتماد أو برامج التدريب التى تطلبها هذه الاتحادات المهنية يكون أحيانا من مستلزمات prerequisite الحصول على ترخيص مزاولة المهنة فى بعض الولايات . ومثل هذا الاعتماد لقدر الكفاءة قد يتم تنظيمه من

حكومة الولايات . ولكل جهة اعتماد (لأى مهنة) معايير وإجراءات تشغيل تضمن تحقيق الكفاءة والجودة لأهل هذه المهنة ومنتسبيها . ولدى هذه الجهات برامج أخرى تمتد لعدة مهن وتخصصات وأمثلة من بعض هذه الأسماء تقدم تصوراً لهذا التوسع لثمان منها ، وكلها تنشأ حسب التخصص :

1- Accrediting Assoc. of Bible Colleges

للكليات التى تمنح دبلومات لإعداد قساوسة للدين المسيحى .

2- Accreditng Bureau of Health Education Schools

دراسات فنيين المعامل ومساعدى أطباء وبرامج شهادات فى علوم طب

3- Accrediting Commission for Colleges of Technology (Private trade & Tech. Schools)

4- Accrediting Council for Independent Colleges

كليات خاصة للتجارة وإدارة الأعمال (درجة ماجستير ودبلومات) .

5- Assoc. of Advanced Rabbinical & Talmudic Schools

للكليات التى تمنح دراسات عليا وجامعية للأحبار وفى التلمود .

6- The Association of Theological Schools in the United States & Canada

تختص بالدراسات العليا فى علوم اللاهوت وبرامج دراسات عليا فى الأديان

7- Council on Occupational Education (Occup. Science degrees) in Vocational fields

8- Distance Education & Trainingg Council (Home Study Educ.) nondegree & degree courses.

لتقييم برامج حتى رسالة الماجستير فى التعليم عن بعد .

<u>خطوات عملية منح اعتماد الجودة وإجراءاتها</u> :

عندما ترغب مؤسسة ما فى الحصول على شهادة تحقيق الجودة فإنها تتقدم بطلب إلى مجلس اعتماد جودة التعليم العالى (CHEA) لأنه يمثل مندوب الربط بين السلطات الرسمية وهيئات الاعتماد بالولاية، وكخدمة استشارية يتولى المجلس إحالة طلب المؤسسة إلى الجهة المختصة بالمعايرة فى المنطقة التابعة لها . ويفترض أن يعبر هذا الطلب بوضوح عن أهداف المؤسسة ورؤيتها التى تعكس شخصيتها

الأكاديمية الخاصة والمتفردة، على أن يكون تحديد الأهداف واقعيا حتى وإن كانت طموحات المؤسسة تهدف إلى التميز الشديد . وعلى المؤسسة أن تطرح احتياجاتها المادية والثقافية والاجتماعية ومواردها البشرية والطبيعية والمالية. وبعد عدة سنوات قد تتقدم لنيل شهادة جديدة بتأكيد الجودة ويمكنها أن تراجع وتعدل من أهدافها وطموحاتها عندما تنشأ تغيرات تدعو لذلك، على أن توضح سبب هذا التعديل فى كل مرة تتقدم فيها بطلب الاعتماد والذى ربما يغير ترتيبها its ranking من حيث درجة الكفاءة والجودة بين الجامعات الأخرى . ويمكن كذلك أن تطرح المؤسسة اسهاماتها فى محيط خارجى مثل المشاركة فى تحقيق أهداف المجتمع بصفة عامة حتى يرتفع ترتيبها بعد الحصول على الموافقة المعتمدة seal of approval .

ومما هو متعارف عليه أن إجراءات منح اعتماد الجودة تتضمن ثلاث خطوات رئيسية :

١- تقوم المؤسسة، استعداداً لتقديم طلبها للتقييم، بإجراء دراسة ذاتية لها self study لظروفها وأحوالها للتعرف على إمكاناتها مع مقارنتها بالمقاييس المطروحة والمعايير المطلوبة، لأن الاسترشاد بمتطلبات هيئة الاعتماد يساعد فى إعداد الأوراق الخاصة بالتقدم . وهذه الأوراق غالبا ما تقدم تحليلا وتقييما ذاتيا self assessment تشرح فيه أداءها ومدى جودته كما تراه مقارنة بالنظراء peer evaluation . وينتظر أن يكون ذلك تقريراً تقييمياً وليس وصفيا وهو مقدم من جماعة من العاملين بالمؤسسة review team .

٢- يأتى بعد ذلك دور فريق زيارة موقع المؤسسة site-visit team وهى لجنة من رجال التعليم المتخصصين يتم اختيارهم بالانتخاب حسب طبيعة عمل وتخصص المؤسسة . تقوم اللجنة بزيارة الموقع لتقرر بنفسها طبقا للواقع الملموس وضع المكان وامكانياته وإذا ما كانت تتوفر فيه المستويات المطلوبة رسمياً . ويفترض أن اللجنة تتولى النظر فى كل شئ بعد فحص التقرير الذاتى المقدم من المؤسسة : مثل تدريس المقررات ، نوعية الأساتذة ، وأحيانا

المجتمع المحلى للمؤسسة ثم مراجعة الأوراق الرسمية التى توضح رسالة المؤسسة mission ورؤيتها لتحقيق هذه الرسالة . ثم تتعرف على الخلفية الأكاديمية لهيئة التدريس والمكتبات ومصادرها والمناهج التى تدرس بالمؤسسة . وقد يتحدث أعضاء اللجنة مع الطلبة . وتطلع اللجنة على كل الوثائق التى تقدم لها وتسأل عن مصادر التمويل وأحوال وشئون الطلاب ، وكل هذا الجهد يعتبر جهداً تشخيصياً. وبعد ذلك تقيس اللجنة تقرير التقييم الذاتى وما تراه على الواقع على كل المستويات الرسمية المطلوبة التى تضعها مجالس الاعتماد .

٣- أخيراً تأتى مرحلة البت والتوصيات النهائية فعندما يقدم فريق المعاينة review team تقاريره لهيئة الاعتماد يتم الاطلاع عليها تمهيداً لتقديم نوعية التوصيات: الأولى عن مدى الانجاز الواقعى للمؤسسة وهيئة التدريس وامكانية التحديث والتطوير ويسمى Status Recommendation (كنوع من إقرار حالة) والثانية هى التوصية الأساسية التى تبدى الرأى فى اعتماد المؤسسة من عدمه substance recommondation ، فقد تمنح المؤسسة شهادة تأكيد جودتها وقد تطلب الهيئة إعادة التقييم Re-evaluation إذا ما كانت ستطلب من المؤسسة ما تراه لجنة المعاينة فى تقريرها من تحسينات أو تجويدات إضافية ، أو إذا طلبت فى تقريرها مزيداً من الجهد والإجادة، أو أى مراجعة لبعض الأمور أو تغيير أو إضافة (مثل التوسع فى برامج الدراسات العليا) . وبعد مراجعة القدرة على تنفيذ هذه الأمور - وكانت مطابقة للمستويات المطلوبة - تمنح ما يؤهلها لحالة ما قبل الاعتماد Preaccreditation status حتى يتم الانتهاء من كل التوصيات فينشر اسم المؤسسة فى المطبوعات الرسمية لهيئة الاعتماد كأحد المؤسسات التعليمية الحاصلة على شهادة تحقيق الجودة . وهذا ملخص بسيط لعملية المعايرة ثم الاعتماد .

تدريب عملى على تفاصيل وإجراءات الاعتماد :

ولكى نلم بكل تفاصيل هذه العملية تقابلنا مع د / إيلين Dr. Ellen فى حلقة عمل وتدريب عملى على هذه الإجراءات أطلعنا فيها على نماذج من "الاستمارات" والمطبوعات اللازمة واكتشفنا أن الإجراءات ليست بسيطة كما قد يبدو من الإشارة إليها إجمالا ، فى ثلاث خطوات فقط كما سبق . ففى المرحلة الأولى يتم استيفاء دليل وثائقى Documentary evidence تقدمه المؤسسة التعليمية به أوراق رسمية توضح الآتى :

١- دور المؤسسة فى مجالى التعليم والبحث العلمى .

٢- عدد أعضاء هيئة التدريس ومدى التنوع فى تخصصاتهم ومؤهلاتهم وسمعتهم العلمية Campus reputation والمرتبات التى يتقاضونها .

٣- عدد الأقسام العلمية وحجمها ونسبة المشاريع التى تمول خطط البحث العلمى بها .

٤- المحتوى العلمى الذى يقدم للدارسين (اللائحة وتوصيف المقررات) وهى ليست لائحة بالمعنى المتعارف عليه بالجامعات المصرية ولكنه دليل بأرقام المقررات ومحتواها ، وهى القوائم التى يختار منها الدارس حسب نظام الساعات المعتمدة .

٥- عدد سنوات الدراسة حتى التخرج (من ٣-٤ سنوات بنظام الساعات المعتمدة) .

٦- برنامج تدريب وتطوير هيئة التدريس مهنياً Professional development ومدى كفاءة التدريس به instructional capacity، وكيفية معالجة حالات الرسوب الوظيفى بينهم إن وجدت lagging colleagues .

٧- بيان بالنسبة المتعارف عليها بين الأساتذة والطلاب (وهى غالبا محاضر لكل ٢٥ طالب) ومستوى الأداء التعليمى العملى والبحثى .

٨- الأنشطة الثقافية والعلمية وتقييمها فى حالة وجودها .

٩- حالة المكتبات ومقتنياتها العلمية .

١٠- برامج التآخى والترابط مع جامعات أو كليات أخرى وأنواعها :

أ – الارتباط مع جامعة بالخارج، ومما هو معروف أن النظام فى الولايات المتحدة أن يكون الترابط مع جامعة وليس مع كلية كما يحدث فى أوروبا، ويكون على أساس تمويل سنوى لمدة ست سنوات .

ب – اتفاقات تآخى مع مؤسسات تعليمية داخل الولايات المتحدة (ولا يشترط هنا أن يكون الاتفاق مع جامعة) حتى يمكنها الانتفاع بشهادة الاعتماد الخاصة بها .

جـ- هناك حالات ترابط مع بعض الجامعات المفتوحة فى بريطانيا ولا يعتد بمستواها أحيانا.

د - يوجد نظام تعاون مع جامعات ولكنها غير معتمدة، وفى حالات محددة يتم تعاون فردى بين علماء أو مهندسين مثلما يحدث مع الهند لأنها مصدره لبرامج وأجهزة الكمبيوتر .

هـ- بعض برامج الترابط توجد مع جامعات يابانية، ولديها نظام موحد فى الدولة لا يتيح الترابط إلا من خلال وزارة التعليم .

١١- فى نظرة مستقبلية قد تطرح الأوراق تخطيطا متكاملا للمؤسسة integrative planning عن أى تفكير فى خطط مشتركة مع جهات أو وحدات خاصة داخل الحرم الجامعى، أو المشاركة فى منشآت صناعية أو مؤسسات لها خطط تعاونية محددة . وقد تشرح المستندات النتائج الحالية والمتوقعة لمثل هذه المشاركات والمبادرات إن وجدت فى خطاب sample outline for the planning letter .

١٢- بيان بالموارد المساندة لخطط وأهداف المؤسسة : مثل خطط التجديد أو إعادة توجيه الموارد أو وجود مشروعات لزيادة الدخل خلال ثلاث أو خمس سنوات قادمة . وتقدم بنود الانفاق (مثل مصروفات مباشرة، معاشات،

مـــرتبات، ميـــزانيات تطوير، تكاليف تعليم مستمر أو مصروفات خدمات وأنشطة ... إلخ) .

١٣- بـــيـــان بـــــأى نـــواحـــى أخـــرى مـــستهدفة لدعم وتقوية المؤسسة ماليا targetted for strengethening funds مثل محاولة ترشيد الانفاق، أو ايجـــاد مخصصات جديدة أو مصادر لتنمية الموارد fund raising أو أية مقترحات أو أفكار أخرى فى هذا الصدد .

١٤- ولأن الطالـــب هو أهم عناصر العملية التعليمية، ورعايته جزئية مهمة فى عملـــية التقيـــيم فلا بد أن تقدم المؤسسة ما يوضح طرق ووسائل التدريس، وســـبل التعلـــيم الذاتـــى المـــتاحة للطلاب ومدى رضا الطالب عن العملية التعليمـــية والخـــدمـــات . كمـــا توضـــح كيفية تحليل ومنح الدرجات grading analysis، وتحـــرى مكانـــه الـــدرجات العلمـــية التى تمنحها المؤســـسة، وتقييم مستخدمى الخريجين فى المؤسسات الصناعية والتجارية لمستواهم، وكذلك شرح شروط قبول الطلاب Student enrollment .

١٥- تقـــديم شـــرح مفـــصل عـــن برامج الدراسات العليا ونوعها وتخصصاتها والمستويات المقررة كشروط للالتحاق بها ... إلخ .

كـــان الفحـــص العملى لهذه الأوراق "والاستمارات" بمثابة "متاهة" وخاصة عندما يقارن ما بالبيانات المكتوبة والأوراق مع المستويات المحددة بالنسبة لنماذج معينة من مؤسسات التعليم . وكان البدء بنظرة عامة وشاملة بأن المقاييس النظرية التى تزكى أى مؤسسة تتقدم لإعتماد الجودة عموما هى وجود مبانى مناسبة، القوة المالـــية للمؤســـسة، وجود إدارة موثوق بها، وجود تخطيط مستقبلى ورؤية تطوير للمنشأة . وقبل هذا كله إعلان واضح لرسالة الجامعة mission وكيف يتم تنفيذها وفق رؤية مدروسة vision . والالتزام بعملية تقييم ذاتى مستمر لاكتشاف نواحى

القصور ومعالجتها . هذه هى الخطوط العامة للقياس، لكن التفاصيل أوضحت أنها عملية مركبة تستغرق وقتا وجهداً كبيراً[١] .

وفى المرحلة اللاحقة تتهيأ اللجنة المنتخبة لزيارة موقع المؤسسة وتبدأ بمقابلات مع الإدارة والعاملين ولها مطلق الحرية فى التحرك داخل المكان لملاحظة مستويات الأداء (إداريا وتعليميا) والتحرى عن مصادر هذه المستويات مع معاينة المكتبات والمعامل وكل ما يدخل فى نطاق المكان بصفة عامة . وتطلع اللجنة بالفعل على مطبوعات وإصدارات المؤسسة وهى تجد بين طياتها فكر المؤسسة "logo" ورؤية الأداء vision of operation التى تلتزم بها . ثم تتحرى عن الأساس القانونى للتشغيل (ترخيص[٢] من الولاية بافتتاح المؤسسة) . ثم ترى اللجنة بيانات ومحررات عن الموارد المالية والبشرية فى بيان مفصل عن هيئة الإدارة (الأسماء والمؤهلات و... إلخ) وغالبا ما تطلب اللجنة طرحاً واضحاً للرسالة التعليمية والتربوية للمؤسسة Educational mission التى تتعهد بانجازها مع مراعاة الأمانة فى وصف هذه الخطط والبرامج التى تعبر عن أهداف ورؤى واضحة للفكر والفعل thought and action ويمكن لهذا الطرح (المحرر كتابيا) أن يستخدم كدليل يستهدف نتائج معينة (أو كدستور دائم للمؤسسة) .

وبعد معاينة ومراجعة هذه الأوراق الرسمية قد تطلب اللجنة من المؤسسة بيانات إضافية أو معلومات تقررها إدارة التعليم بواشنطن (الوزير)، إذا ما لزم توضيح إضافى عن أمور بعينها مثل إذا ما كان لدى المؤسسة خطة لإنشاء فروع

---

[١] شاركت فى عدة لجان منح اعتماد الجودة لبعض الكليات بالجامعات الخاصة المصرية بتكليف من لجنة قطاع الدراسات الانسانية ، لكن لا مجال للمقارنة بين التفاصيل والإجراءات فى النظامين المصرى والأمريكى .

[٢] قد تختلف مبررات ومسوغات الترخيص فى كل ولاية ، فبعضها له شروط صارمة وبعضها ليس لديه شروط على الإطلاق ، وقد تختار المؤسسة أو الكلية الولاية التى تنشأ بها تبعاً لنوع شروط الترخيص . وبالفعل حولت بعض الكليات والمعاهد نشاطها من ولاية كاليفورنيا إلى ولايات أخرى لهذا السبب ، كنوع من التحايل .

للحـــرم الجامعى مثلا . عندئذ يكون لزاما عليها أن تتقدم بخطة عمل هذا الفرع : البرنامج الدراسى الذى سيتبع فيه، مصادر الدخل والانفاق المتوقعة والسيولة المالية لهـــذا الفرع، التوصيف الإدارى وأسلوب العمل به . وبعد دراسة هذه المعلومات، وإذا كانت معلومات مرضية ومطابقة للمواصفات المطلوبة، تتم زيارة الفرع الجديد بعد ستة شهور فقط من الإنشاء ، وقد تتم زيارة ميدانية أخرى (للفرع أو للمؤسسة الأم) للتأكد من تفاصيل أخرى دقيقة .

وهكذا تكون هذه التفاصيل مسهبة ومتشعبة، لكن ما لمسناه أن هذا الأسلوب فـــى التقيـــيم موضوعى ويبعث على الثقة ولا يوجد من يتذمر من التحرى عن أى تفاصيل دقيقة . وتقدم الأوراق طواعية بترحيب شديد مثل : سياسات القبول، كيفية تعيـــين هيئة التدريس، مواعيد الدراسة، الرسوم الدراسية، مدة وبرامج الدراسة فى كـــل فـــصل دراســـى، بالساعات المعتمدة Clock hours، أو الساعات الرسمية Credit hours ، أو أهـــداف الدرجات العلمية التى تمنحها المؤسسة ووضعها فى ســـوق العمـــل، أو معدل حصول الخريجين على عمل (لأن هذا يعتمد على سمعة المعهد أو المؤسسة)، ونسبة حصول الطلاب على قروض ونظام الاقراض . ومن حق اللجنة أيضا أن ترى بيانا بشكاوى الطلاب التى تتسلمها الإدارة أو تصل إليها بالبـــريد، ومـــدى التـــزام المؤسسة بالقرارات التى يصدرها "الوزير" (وفقا للمادة الرابعة من قانون التعليم) .

ومما لمسناه أن مسئولى المعايرة accreditors يلتزمون بمبدأ واضح هو أن الطالـــب هو محور العملية التعليمية ، والتركيز الشديد فى زيارة الموقع يكون علـــى مـــا يمس الطلاب فى المقام الأول . ومما يطلب غالبا باصرار شديد هو : برنامج قبول الطلاب، والبرامج الدراسية والمناهج التى تقدم لهم، وبرامج الرعاية الطلابية، كما يتم تحليل نسبة القيد ونسبة الاعتذار drop out عن مواصلة دراسة مقـــرر مـــا . ويـــتـــم التدقـــيـــق أيضـــا فـــى نوعية دليل الطالب الذى تقدمه المؤســـسة، وهل هناك ساعات تدريسية تقدم خارج إطار الالزام بساعات الدراسة non-credit instructional hours . ولعـــل أحـــد الأمـــور المهمـــة أيضا هو

التسهيلات والقروض الطلابية . وكل هذه النواحى وجودتها تؤثر على مدى اقبال الطلاب على الالتحاق بالكلية وعلى نوعياتهم وتقديراتهم ، ولهذا تقصد اللجنة إلى استكشاف معدل الالتحاق student flow، وكمية المقررات التى تُحمّل للطالب induced course load، وتكلفة العملية التدريسية بالنسبة للرسوم المحصلة من الطالب، وحتى التحرى عن نسبة حضور المحاضرات yield ratio (ويقال أنها فى المتوسط تبلغ ٤٠%) .

ويلى الاهتمام بالطالب الاهتمام بقدرة المؤسسة التعليمية على التخطيط فى النواحى الأكاديمية والمالية، ذلك نظراً لأهمية مفهوم التخطيط كفكر وأداء فى المنظومة الأمريكية للتعليم على وجه العموم . وتشمل النواحى الأكاديمية استكشاف ما قد يجد من تخصصات ومشاريع أبحاث وامكانيات الاستعداد لها . ومن النواحى المالية يؤخذ فى الاعتبار كفاءة فريق التخطيط للأمور المالية والذى يتولى تحليل البنود المالية والتعامل مع الميزانية العامة للمؤسسة ومتابعة الجانب المالى والمورد طوال العام financial-multi-year fund ، مع امكانية تعامل هذا الفريق مع الظروف المتغيرة للاقتصاد المحلى والقومى . وغالبا ما تكون فى كل مؤسسة هيئة تساعد المدير أو العميد على وضع الموارد المالية فى الأوجه المناسبة التى تخصص لها وإجراء دراسات مستمرة عنها وطرح رؤى وخطط تدعم التطوير والارتقاء والتوسع .

ولعل ما بهرنى فى عمل هذه اللجان أن عملية المعايرة والتقييم التى تقوم بها لا تخلو من جوانب معنوية وقيمية وأخلاقية .

فعنما يبدأ فحص الأوراق يكون الاهتمام بالنظر إلى دور المؤسسة ورؤيتها ورسالتها ، وهو ما يظهر فى مطبوعاتها بوضوح (role, vision and mision). ويُعتبر هذا جانب معنوى غاية فى الأهمية، والالتزام به واقعيا يعطى المؤسسة تقديراً واضحاً . وهناك أمور معنوية أخرى ترفع من قيمة المؤسسة ويتم الاستدلال عليها وتقديرها، وهى تتلخص فيما يلى :

١- مدى اسهام المؤسسة فى تطوير التعليم قبل الجامعى، فالتواصل بين المرحلتين (الثانوية والجامعية) له قيمة ويرجح كفة الكلية أو المعهد أو الجامعة .

٢- سمعة المؤسسة فى المنطقة أو الولاية وبين أولياء الأمور .

٣- الخدمات ونواحى التميز areas of excellence التى تمد بها المؤسسة أو الكلية المجتمع الذى تنشأ وتعمل به، أو النبوغ فى مجال أكاديمى معين .

٤- كيف تخدم المؤسسة الأمة (الولايات المتحدة) بصفة عامة ومدى التزامها الوطنى، وإن كان لها مبادرات غير تقليدية فى هذا المضمار .

٥- هل تعامل المؤسسة هيئة التدريس بها معاملة إنسانية (كوجود برامج تعويضات، أو برامج تعنى بهم مادياً وأدبياً) .

٦- ما نوعية القيادة فى المؤسسة leadership، ونوعية هيئات اتخاذ القرار (الحاكمية) governance، والإدارات العليا وكيف تتوزع الأدوار بينهم . وبصرف النظر عن التركيبة الرسمية للإدارة، فإن اللجنة تقيم التواصل المستمر والتفاهم بين القيادات (وهى إدارات منتخبة تجتمع كل أسبوعين للتشاور) .

٧- تفاعل المؤسسة ديموجرافيا (مع المجتمع السكانى) له وزن عند التقييم، وخاصة مع مؤسسات الأعمال والتجارة والصناعة . وعند تقييم المؤسسات يشار إلى المتقدمين ومن لهم نشاط وفاعلية فى هذا الصدد بأنهم فى القمة leading edge أما المتراخين والخاملين فيعتبروا من المؤسسات التى ستنقرض dynosaurs وتفقد فعاليتها ولا توجد أمور وسط (إما هذا أو ذاك) .

٨- قدرة المؤسسة على التعامل مع النمو السريع للمعلومات والتكنولوجيا لأن المعارف تتضاعف كل عام تقريباً والتنافس فى هذا المجال متزايد ومطرد، وملاحقة هذا التطور تزيد من القيمة لأى مؤسسة تعليمية .

٩- نوعية التفاعل مع النظراء من الأكاديميين Peer Reaction ، لأن العلاقات الطيبة بين عناصر العملية التعليمية تضيف قيمة لأى مؤسسة وترفع من تقديرها . وهذا يشمل المناقشات والتعامل بين الأعلى والأدنى مؤسسيا وعلى مستوى الكلية والأقسام كذلك .

١٠- قدرة المؤسسة على التغيير والتجديد renewal and change فهذا من سمات الحيوية العلمية والأكاديمية . فقد تضاف أحيانا مجالات دراسية جديدة ويستغنى عن بعضها الآخر ، وتطوير بعض المناهج ووضع برامج دراسية جديدة تطور النواحى المعرفية عند ظهور تخصصات علمية جديدة. والمؤسسة التى تدعم هذا التجديد تستفيد معنويا عند التقييم .

والجانب القيمى والأخلاقى لا يقل أهمية عن النواحى المعنوية فالتقاليد الجامعية والقيم الاجتماعية راسخة ومعروفة ولها رصيد كبير فى ميزان المعايرة والتقييم . ومجمل القول أن ما يؤهل أى مؤسسة تعليمية لاستحقاق الجودة – إضافة لكل ما سبق ذكره – هو بيئة صالحة تتسم بالأمانة والصدق فى الأسلوب الذى تحدد به أهدافها وفى كل نشاطات ومقومات العملية التعليمية، كما أن مراعاة الدقة والأمانة فى كل ما ينشر من مواد عن المؤسسة له قيمة واعتبار كبير عند المقيمين.

والأمانة الأكبر لا بد أن تبدو فى التقرير المقدم للجنة عن تقييم الذات وعن أوضاع المؤسسة والأمانة فى اختيار طلابها وأساتذتها وفى تأسيس برامجها ومناهجها التعليمية والبحثية . وهذه القيم هى التى تزكيها وتثبت فعاليتها كمؤسسة تربوية، فبغير هذه القيم لن تكون المؤسسة مؤهلة لأن تدار بإقتدار وأن تحقق التطور المستمر . ومما يجب الإشارة إليه ما ورد فى أحد نشرات المجلس: "مؤسسات التعليم ليست عملا تجارياً أو مؤسسة سياسية أو دينية، لذا فإن التزامها الأدبى والأخلاقى واجب أساسى" .

ومما يراعى أيضا مبدأ الاستقلال الذاتى لهذه المؤسسات Institutional autonomy وهو شئ مطلوب حتى لا تتعرض أى مؤسسة لجماعات ضغط من خارجها . ومما يدعم الحرية الفكرية لأى مؤسسة هو الأمانة

العلمية التى تلتزم بفحص ومراجعة المادة العلمية جدياً واختبار الافتراضات البحثية بأمانة ، والاستدلال على الأحكام بالدليل القاطع . وهذا يُحّمل مجلس الأمناء ومجالس الإدارة مسئولية كبيرة، مع ضرورة وجود قيادة نزيهة وقوية تستطيع أن تحمى كل أعضاء المؤسسة من أية ضغوط أو توترات . ومن المفاهيم القيمة أيضا أن الحرية الفكرية لا تحد من الالتزام بل أنها تجعله ممكنا، وفى ظل ذلك يجب على هيئة التدريس التفريق بين القناعات الشخصية والاستنتاجات والحقائق الثابتة . ويجب عليهم إمداد الطلاب بالمادة العلمية الواضحة بموضوعية وحياد شديدين. وعلى الطلاب أن ينخرطوا بجدية وحيوية فى حياة المؤسسة التعليمية، والتى من جانبها تحاول أن تبنى قدراتهم على التمييز power of discriminatin and judgment بين الغث والسمين وغربلة الأفكار والاتجاهات الفكرية، وعليها أيضا أن ترعى التزامهم بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية ، وكلها أهداف أساسية للتعليم يراعيها ويقيم بها مجلس اعتماد جودة التعليم العالى CHEA ويطلب من اللجان التحرى عنها . وإن كان للمؤسسة اتجاه لإعتناق أى من الفلسفات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية فإنه يجب الإفصاح عنها بوضوح قبل عملية التقييم والفحص الميدانى وقبل أن يصدر تقرير المعاينة من قبل المجلس، فإن مسئولية المجلس اجمالا هى فى إعطاء اهتمام كبير لمدى صدق وأمانة المؤسسة التعليمية قبل اعتماد جودتها .

وتتمثل المرحلة الأخيرة فى إصدار تقارير وتصاريح الجودة من الهيئة المحلية . ثم يأتى دور الكيانات الأعلى ممثلة فى سلطة اتحاد الاعتماد بالولاية ومجلس اعتماد الجودة CHEA وعملهما مكمل : إذ أن الاتحادات تضع النواميس والأسس التى تتم عليها دراسة تقارير اللجنة المعاينة أما المجلس فهو الذى يراجع تقارير التقييم ويصدر شهادة الاعتماد ، ومراجعاته النهائية تفحص الخطوط العريضة لأن دوره هو تحديد المستويات التى تؤهل المؤسسة للجدارة فى ضوء الإجابة على تساؤلات مثل : هل تحقق المؤسسة التعليمية أهدافها تجاه **طلابها ومعلميها ومجتمعها** ؟ (وهو ما يعتبره المجلس الأهداف الأساسية للتعليم العالى) .

كمـــا تقـــوم بمراجعة محاور ثابتة يمكن ايجازها فى الآتى : جودة التعليم، البحث العلمـــى الحالى والمستقبلى ، الخدمة العامة، الإعداد الشامل للطالب لدنيا العمل أو لمستوى أعلى من الدراسة والبحث.

ولا يـــصدر المجلـــس شـــهادة اعتماد الجودة إلا بعد الاقتناع برأى اللجنة والاتحـــاد ومراجعة تقاريرهما . ولا يلزم ذلك بإجماع الآراء ، ولكن كل الجهات تدلـــى بـــرأيها فى أحقية الاعتماد بالأغلبية . وإذا كانت المؤسسة قد تقدمت بطلب الاعـــتماد للمـــرة الأولـــى تصدر شهادة استحقاق الجودة كتقييم أولى resource evaluation . أمـــا إذا كان قد سبق لها الحصول على اعتماد الجودة (قبل عامين أو ثلاثة مثلا) فتمنح شهادة تقييم مستدام process evaluation . وقد تفشل جامعة كبيـــرة فى الحصول على اعتماد الجودة، فعليها الاستعانة بكل المعلومات المتاحة التى تؤهلها للتطوير الذاتى وتوفيق الأوضاع طبقا للمتطلبات والشروط التى تضعها هيـــئة الاعتماد . ويعاد التقدم بعد مراجعة أوضاعها وايجاد الحلول التى يمكن أن تطور منظومة أدائها الجامعى ، أو تلتزم بالأمر الذى يراه المجلس لتعديل أوضاعها فـــى إجراء سريع خلال فترة زمنية تحددها الهيئة، وللجامعة الحق فى اختيار أحد الأمرين السابقين طبقا للمادة الثالثة من البند الثانى من قانون الجامعات لعام ١٩٩٢ . والـــوقت الذى يمنح لتعديل الأوضاع لا يتجاوز ١٢ شهراً (عام) أو عامين، وقد تحدد الهيئة مستويات إضافية للتعديل تراها ملائمة لإمكانية التطوير والتحسين. ولو كـــــان مـــنع المـــنح بسبب مخالفة أو عدم التزام ، فقد تعاقب المؤسسة بما يراه المجلس .

ولا ينتهى دور الاتحاد (MSA) أو المجلس (CHEA) بمنح أو منع شهادة اعـــتماد الجـــودة ، ولكن جهات المراقبة العليا هذه ترى أن مسئوليتها هى تحقيق استمرارية واضطراد الجودة فى التعليم، ولذلك يرى المجلس أن مهمته هى بذل كل الجهـــود وتـــشجيع كـــل الإجـــراءات التى تؤدى للارتقاء بمستوى التعليم ، فيقوم بالمـــتابعة والتقيـــيم الدورى للمؤسسات للتعرف على منجزات المعهد أو الكلية بعد مـــنحها الاعـــتماد، كما تُتابع تقارير التقييم الذاتى التى تصدر عن المؤسسة دوريا

وتعطـــى انطباعها واقتراحاتها فى النشرات التى يوزعها المجلس ويشير فيها إلى نواحـــى معينة من سمات التميز عند هذه المؤسسات ، فتكون هذه التعليقات بمثابة توجـــيه وإرشاد إضافى يساعد فى عمليات دراسة الذات self study التى تقوم بها المؤســـسة . وهـــى بالفعـــل مؤشـــر من المؤشرات التى تؤهل المؤسسة التعليمية للاســـتعداد للـــتقدم كل عدة سنوات للحصول على تأكيد جودتها ، وربما الارتفاع بدرجتها grading بين الجامعات . وهكذا تكون عملية الاعتماد عملية لا تخلو من تقويم مرحلى متكرر ومتواصل لأن كل ما يتم اعتماده يحتاج إلى مراجعة دائمة . ولهذا فنظام الاعتماد نشاط دائرى لا يتوقف Cyclic activity أو هو حركة دائرية مستمرة يتولاها مجلس الاعتماد بصفة دائمة .

وبالنـــسبة لأمور أخرى غير إصدار شهادات اعتماد الجودة – لكنها ترتبط بهـــا – فـــالمجلس دائم النظر فى مجالات التخصصات الأكاديمية المختلفة وإعداد المتخصصين فى كل منها ليرى (هل هناك نقص فى تخصيص معين مثلا) ولايجاد التوازن المطلوب فى كل مجال . ومن مهام المجلس أيضا تعيين مقيمى برامج جدد Program accreditors للاســـتعانة بهم فى عمليات التقييم . ويبذل المجلس جهداً كبيـــراً التعـــرف على حالة التجاوب المتبادل mutual response بين مؤسسات التعليم والمُقيّمين، وكذلك التفاعل بين لجان التقييم والمؤسسات .

وأحـــيانا يقـــدم المجلـــس خـــدمات استشارية لمستويات أعلى من هيئات واتحـــادات التقييم بأن يعاون بعض الهيئات الفيدرالية المركزية أو الكونجرس فيما يـــتعلق بـــشأن الاعتماد، أو عندما ينشر أو يفسر بعض السياسات المتعلقة باعتماد الجودة فى البرامج التى تديرها (الوزارة) مركزيا (USDE) ، ذلك لاعتقاد المجلس بأن دوره يقتضى توجيه وقيادة الاتجاهات التى تساعد على تعليم وبحث علمى جيد. كمـــا يـــساند المجلـــس "اللجنة الوزارية للتوجيه القومى" "بشأن" أمانة ونوعية أداء المؤسسات التعليمية .

ويحـــاول المجلس أحيانا مقارنة مستويات الجودة فى بلدان متعددة للكشف عن نواحى القصور وتقديم مقترحات للتطوير والتجويد وتحسين الأداء الأكاديمى ،

مثل اقتراحات للارتقاء بالمقررات العلمية أو فيما يختص بالمشاريع البحثية، وهى محـــاولات لوضع أسس للجودة ومستوياتها يمكن أن تتبع فى كل أنحاء العالم، لأن الـــشكوى المطـــروحة الآن هـــى أنه لا توجد حالياً نظم دولية لاعتماد الجودة[1] . وهـــناك عدد من الأبحاث فى سبيلها لإنشاء واعتماد مستويات دولية لتحقيق الجودة فـــى مجال التعليم العالى، إلا أن هناك أيضا شبه اجماع على أنه من الصعب تقييم واعتماد البرامج التعليمية والأكاديمية فى بلدان أخرى خارج الولايات المتحدة . هذا بالإضـــافة إلـــى أن جميع المهتمين بنظم الاعتماد يعترفون بأنه من الصعب وضع مـــبادئ وقيم جامعة وشاملة للاعتماد فى مناطق أخرى من العالم. علاوة على أن طلـــب التقييم بالولايات المتحدة تطوعى وخاص ، بينما فى دول أخرى يتم التقييم رسميا من الحكومة وبمعرفتها وبناء على أسسها، وقد لا يكون تقييماً متكرراً مثلما يحدث فى المنظومة الأمريكية لاعتماد الجودة .

ومما يستحق الإشارة كيفية تقويم العنصر البشرى فى هذه المنظومة ، وهذا يعنـــى أداء أعـــضاء هيـــئة التدريس والأداء الإدارى والمؤسسى العام للجامعات والكلـــيات والأقـــسام والمراكـــز العلمية والبحثية . ويشمل ذلك وضع أسس كيفية تطويـــر وتنمية الموارد البشرية واستخدام التكنولوجيا، ووضع استراتيجية تعليمية وبحثـــية علـــى أسس ومعايير أكاديمية محددة تضمن تحقيق هذه التنمية الإنسانية والبشرية . وقد تُطالب كل مؤسسة بوضع سياسة آنية ومستقبلية للمؤسسة لمحاربة الانحـــرافات وتقـــويمها وتحديد أسس واضحة لقبول الطلاب وتعيين هيئة التدريس لـــضمان جـــودة المـــستويات . ويعتبر اتباع منهج صالح لاختيار الطلاب وهيئة الـــتدريس والباحثين وأعضاء الإدارة والمناصب الإدارية العليا عامل أساسى ومهم فى تقويم العنصر البشرى، ولذا تخطر به كل مؤسسات التعليم . كما يتم اخطارها بتحرى الجودة فى برامج التفاعل مع المجتمع والخريجين وعند التنسيق مع جهات

---

(١) يوجد فقط أسس تقييم دولى فى مجال تدريس اللغة الانجليزية تحت مسمى International Concortium of English ، وفى امتحان " التويفل " TOEFL

تعليمية أخرى . ومن المبادئ الواضحة أن برامج التدريب المدروسة بعناية تضمن جودة المنتج البشرى .

وفـــى صـــورة مخالفة لجودة المنتج البشرى لم يغفل المجلس وضع أسس لامكانـــات التخلص من المستويات المتدنية بهيئة التدريس . ولا يعطى حق التعيين لفترات طويلة Tenure إلا للممتازين فقط. وهناك قواعد تتيح المنافسة الموضوعية عـــند التعيـــين بحيث تسمح للمتميزين فقط بالالتحاق فى هذا العمل، على أن يكون التميز خلقيا وعلميا معاً، فهذا أساس تأكيد الجودة فى قطاع مهم هو منظومة التعليم العالـــى بـــرمته . وعلـــى الرغم من أن قانون مجلس اعتماد الجودة منفصل عن ويخـــتلف عـــن قانون تنظيم الجامعات، إلا أنه يمثل تطويراً أصيلا ومهما وجذريا لفلسفة التعليم وأهدافه، فهو يدعم ويُرَشد اللوائح الخاصة بكل مؤسسة، والتى تصدر عـــن مجالـــسها (مجالس الجامعة والكليات والأقسام) ويحقق الترابط والتكامل بين المؤسسات الأكاديمية المختلفة . كما أنه يعطى الأفراد صلاحيات التجديد والتطوير فـــى حـــدود مسئوليات مقننة ليتيح اتخاذ القرارات المبنية على معلومات واضحة وصـــحيحة . فمـــن المؤكد أن المجلس (CHEA) لا يقدم اقتراحات يفرضها على المؤســـسات للتجديد أو التطوير لكنه يقترح فقط أن يكون التغيير والتطوير متمشيا مع أهداف ورسالة المؤسسة وأن يكون مناسباً مجتمعياً ويتم من خلاله التقييم الذاتى دوريـــاً . ولهـــذا فـــإن المجلس يؤكد دائما أن جهده توصيفى Descriptive يحدد المواصفات المطلوبة (السمات التى تؤهل المؤسسات للحصول على اعتماد الجودة) وليس تقييمى لأن التقييم يأتيه من جهات مختصة . وأن له دور إعلامى أيضا لأنه يـــصدر نـــشرة handbook ودليل directory خاص بالمؤسسات التى تم منحها شهادات اعتماد الجودة .

وعن دور المجلس فى المتابعة ومنح المعلومات يمكن إعطاء أحد الأمثلة : وهو خطاب من رئيس مجلس اعتماد جودة التعليم العالى (CHEA) صادر فى ٥ نوفمبـــر ١٩٩٨ عـــن تعديلات فى القانون الفيدرالى للتعليم العالى ويختص ببعض التغييـــرات فى طلب اعتماد الجودة ، بغرض الحد من تدخل سلطات الولايات ومن

العبء الإدارى والبيروقراطية التى تتعرض لها هيئات اعتماد الجودة بالولايات، وكذلك بعض المراجعات فى قانون وأسس التعليم عن بعد . مما يثبت أن أعضاء الكونجرس أعادو الثقة فى منظومة الاعتماد الذاتى التطوعى بدون فرض أحكام زائدة من حكومة الولاية (وقد طالبت هيئات الاعتماد بذلك منذ عام ١٩٩٢) عندما كانت تضطر لتقديم أحكام عن مستويات الرسوم الدراسية ترتبط بطول أو قصر المقرر بالساعات . وهى ممارسة خارج التقاليد الإستقلالية المتعارف عليها. وهذا التعديل يحد أيضاً من سلطة حكومة الولاية فيما يختص بمراجعة التعليم بعد الثانوى State Postsecondary Review Entities (SPREs) ، حتى لا تتكرر الاعتمادات الرسمية من سلطة إلى أخرى داخل الولاية .

وهناك تعديلات أخرى عديدة تهدف إلى اعتبار الهيئات المحلية هى أساس الاعتماد ، لأنها ذات سمعة وصدى طيب مما تستوجب اعفاءها من كل القيود البيروقراطية . وبعض هذه التعديلات تمنح مجتمع الدراسات العليا صلاحيات يمكن أن تحسن صورته وتضيف إلى قدرة قادة التعليم العالى على تطوير وتقوية برامجهم ، كما تتيح لهم تنظيم بيتهم من الداخل ذاتيا . وكان للمجلس دور كبير فى تقديم مقترحات التعديل للكونجرس وفى الدفاع عن أهمية المعايرة التطوعية من هيئات محلية .

وتصدر عن المجلس لهذه الهيئات المحلية نشرات عديدة منها :

1- Characteristics of Excellence in Higher Education: Standards for Accreditation.
2- The changing face of Higher Education. (Annual Report)
3- Western Institutional Commission for Higher Education. (WICHE)
4- Current List of Nationally Recognised Accrediting Agencies.

وتدون بها أسماء هيئات الاعتماد وشروط قبول أى جهة كهيئة اعتماد حسب شروط "الوزارة " USDE ، ولها شروط تضعها وتعمم كل شهر على مؤسسات التعليم.

5- Best Graduate Schools (classification): a world report.
6- Accredited Institutions of Postsecondary Education.

وينشر بها اسم كل كلية تحصل على شهادة الاعتماد .

كمـــا أن المجلس (CHEA) يعتمد إذا ما كانت الهيئات المحلية للإعتماد تعمل وفق مستويات أساسية للجودة ، وتضع لها هذا **المقياس العام فى التقييم** :

١- أن تسترشد المؤسسة التعليمية بأهداف ملائمة ومحددة تكون نبراساً هادياً لها .

٢- أن تضع شروطاً وإجراءات تحدد بها هذه الأهداف .

٣- أن تسعى لإيجاد الوسائل التى تحقق بها أهدافها .

٤- أن ترعى وتقيم الهيئة التدريسية التى تدعم وتحمى هذه الأهداف عند التدريس خارج مقار المؤسسة التعليمية Teach-out Institutions agreements (إذا كـــان التدريس خارجيا لعدم وجود مكان بالمؤسسة) . فلا بد أن يتمشى عضو هيئة التدريس مع المستوى والنظم المتبعة داخل المؤسسة ويؤدى بنفس شروط الـــتعامل مع الطلاب النظاميين ، مع عدم زيادة الرسوم الدراسية . فإذا وقعت المؤســـسة اتفاقات بينها وبين غيرها لا بد أن يُعرض هذا الاتفاق على وكالة الاعتماد لتتم دراسته والموافقة عليه.

وبـــذلك يتضح أن الاستقلال الذاتى فى نظام الإعتماد وتحقيق الجودة (من هيئات محلية) يعمل وفق إطار محكم من الإشراف والتوجيه والمتابعة وتتم الدعاية له على هذا الأساس .

(أنظر صورة من هذه الدعاية) (ص٦٦) .

The Importance of Accreditation

An institution's or program's accreditation status has meaning for the public in the United States. It indicates that the institution or program has been reviewed by an external group of reviewers against a set of criteria designed as measures of quality assurance. These measures have many benefits.

For the higher education community in general, other agencies and organizations, students and their parents, and for the general public, accreditation assures that an institution or program:

- Has clearly defined and appropriate objectives
- Makes available resources for the attainment of its stated objectives
- Is making a continuous effort to produce evidence of meeting its stated objectives
- Will be involved in inter- and intra-institutional cooperative practices, including admission and transfer of credit
- Has undergone external and impartial scrutiny
- Is likely to continue meeting its accreditation standards for the foreseeable future

For the institution or program itself, accreditation:

- Provides a system for accountability
- Provides a cost-effective review mechanism, since most of the work is done by trained volunteers who donate their time and expertise
- Stimulates self-evaluation, development, and self-directed improvement
- Provides protection against intrusion that might interfere with issues of academic freedom
- Provides ongoing consultation
- Provides peer recognition
- Enhances the institution's or program's reputation
- Increases opportunities for private and public funding